البُعْد عن الطَّرَف

(دراسة صرفيَّة أُصوليَّة)

إعداد

عبد العزيز بن علي بن أحمد الغامدي

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• **الملخص:**

الحروف التي تتألّف منها بِنية الكلمة تختلف مستوياتها قُوّةً وضعفاً؛ فكلّما كان الحرف قريباً من الطرف كان أضعف، وكلّما بعُد عن الطرف كان أقوى.

والبُعْد عن الطرف مصطلح عَلِق بمسائل التصريف في الجُملة، وارتبط بجانبي القلب والحذف، وقلّما اقترن بغيرهما من الظواهر.

وهذه الدراسة تحاول الكشف عن جوانب هذا الموضوع: مصطلحاً، وموقعاً، ومادّةً، وأحوالاً، وتسعى إلى تقويم البُعد عن الطرف بوصفه علّةً من جانبٍ أصوليّ.

وقد تكوّنت هذه الدراسة من مقدّمة، وتمهيدٍ جلّيتُ فيه مفهوم الطرف وأنواع حرفه، وتلا ذلك مبحثان، أحدهما يتعلّق بالدراسة الصرفية، والآخر يتعلّق بالدراسة الأصوليّة، وأتبعتُهما بخاتمةٍ دوّنتُ فيها أهمّ ما توصّلتُ إليه من نتائج.

الكلمات المفتاحية: البُعد- الافتراق- الطرف- آخر الكلمة.

*****

المقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله وسلّم وبارك على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فمن المعلوم أنّ البِنية العربيّة تتألّف من صدرٍ وحشوٍ وطرفٍ، والطرفُ ضعيفٌ ثقيل، وهو الأكثر عُرضةً للتغيير[1].

وهذه الدراسة لا تتجه في صُلْبها إلى الطرف أو القرب منه، وإنما تتجه إلى البُعد عن الطرف، وهو مظِنّة القُوّة، قال ابن يعيش: «اعلمْ أنّ اللام إذا كانت واواً أو ياءً كانت أشدَّ اعتلالاً منهما إذا كانتا عيناتٍ، وأضعفَ حالاً؛ لأنهما حروف إعرابٍ تتغيّر بحركات الإعراب، وتلحقها ياء الإضافة، وهي تكسر ما قبلها، وتدخلها ياء النسبِ وعلامة التثنية، وكلُّ ذلك يوجِبُ تغييرها، فهي إذا كانت لاماً أضعفُ منها إذا كانت عيناً، وإذا كانت عيناً فهي أضعفُ منها إذا كانت فاءً، فكلّما بعُدت عن الطرف كان أقوى لها، وكلّما قربت من الطرف كان الإعلال لها ألزم»[2].

ويهدف هذا الموضوع إلى تجلية مفهوم البُعد عن الطرف، وتحديد موقعه، واستظهار مادّته، والوقوف على أحواله المستخلصة من نصوص العلماء، والنظر في اطّراد التعليل به، وتقويم ذلك من جانبٍ أصوليّ، والجواب عن سؤالٍ يتردّد: هل يعني بُعد الحرف عن الطرف أنه مستحكِمٌ بقوّته، فلا يخضع للتغير بقلبٍ أو حذفٍ؟ أو أن البُعد عن الطرف من العلل التي لا تُوجب تصحيح الحرف على نحوٍ مطّرد، وإنما قد يتحقّق ذلك في مواضع ويتخلّف في مواضع أخرى، فلا تكون علّة البُعد عن الطرف من العلل المؤثِّرة في تصحيح الحرف بصورةٍ مستديمة؟

ولم أقف على دراسةٍ سابقةٍ أفردت هذا الموضوع ببحثٍ مستقلّ، غير أنّ من المستحسن أن أُنبّه على دراساتٍ قد يُفهَم من بعض عناوينها أنها طرقت هذا الموضوع، وبعضُها أشارت إليه

(١) ينظر شرح الشافية للركن ٢/ ٨٢٣، وضعف الطرف وأثره في البنية العربية: ١٨٤.
(٢) شرح المفصل ١٠/ ٩٨.

إشاراتٍ يسيرة، وكان عِدَّة ما وقفتُ عليه أربع دراسات:

- **فأمّا الأولى** فهي للدكتور حسن بن غُرم العَمْري، وعنوانها: «التعليل بالقرب أو البعد بين حروف العلة: دراسة صرفية»[1] في (٧٤ صفحة)، وهذه الدراسة لم تبحث في البُعد عن الطرف أو القرب منه، وإنما بحثت في التقارب بين حروف العلة أو التباعد بينها في (الأوصاف والأحكام)، وقد جاءت في فصلين، الفصل الأول: التعليل بقرب الألف من الياء وبعدها عن الواو، والفصل الثاني: التعليل بقرب الواو من الياء وبعدها عن الألف.

- **وأمّا الثانية** فهي لسيف الدين طه الفقراء، وعنوانها: «ثنائيّة القرب والبعد وأثرها في التعليل النحوي حتى نهاية القرن الرابع الهجري»[2]، في (٤٤ صفحة)، وهي دراسة نحويّة صرفيّة صوتيّة، تناولت الأثر المكاني والزماني والمعنوي للقرب والبعد في توجيه الألفاظ والتراكيب والاستعمالات اللغوية، وكان من جُملة ما أشارت إليه: مثالان للبُعد عن الطرف في (ص٤٥)، وأحدهما تكرّر في (ص٤٩).

- **وأمّا الثالثة** فهي لحيدر حبيب الجبوري، وعنوانها: «ضعف الطرف وأثره في البنية العربية، دراسة صوتيّة صرفيّة، الإعلال بالقلب أنموذجاً»[3]، في (٣٤ صفحة)، وهذه الدراسة اتجهت إلى (الطرف) الذي هو مظِنّة الضعف، ولم تستهدف البُعد عن الطرف الذي هو مجال هذه الدراسة.

(١) نُشرت في مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد السابع عشر، أغسطس ٢٠١٨م.

(٢) نُشرت في النادي الأدبي الثقافي بجدة، العدد السابع والخمسين، رجب ١٤٤١هـ إبريل ٢٠٢٠م.

(٣) نُشرت في مجلة آداب ذي قار، العدد السادس عشر، القسم الثاني، ٢٠١٥م.

- **وأمّا الرابعة** فهي للدكتور عبد الله بن محمد اللحياني، وعنوانها: «مُرجِّحات حذف ما يُحذف لتصغير وتكسير الخماسيّ وما جاوزه»[1]، في (٥٣ صفحة)، وقد تضمّنت هذه الدراسة اثني عشر مرجِّحاً، وكان ممّا اشتملت عليه: مرجّح (التقدُّم) في حدود صفحتين: (ص٢٠٧، ٢٠٨)، وجاء ذِكْرُه في مسائل متناثرة، وتقدُّم الحرف فيه دلالةٌ على بُعده عن الطرف.

وقد اقتضت طبيعة هذا الموضوع أن تكون دراسة مسائله وجزئيّاته وفق الخطة الآتية:

- **المقدّمة**.

-**التمهيد**: مفهوم الطرف وأنواع حرفه.

- **المبحث الأول**: الدراسة الصرفيّة.

- **المبحث الثاني**: الدراسة الأصوليّة.

- **الخاتمة**: وفيها نتائج البحث.

ولا أزعم أنّي أوفيتُ على الغاية في هذا العمل، فهو جهد الـمُقلّ، والله -تعالى- المسدِّد، هو حسبي، ونِعْم الوكيل.

(١) نُشرت في مجلة جامعة أمّ القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد السادس، رجب ١٤٣٢هـ يونيو ٢٠١١م.

التمهيد: مفهوم الطرف وأنواع حرفه:

قال ابن فارس: «الطاء والراء والفاء أصلان؛ فالأوّل يدلّ على حَدِّ الشيء وحروفه، والثاني يدُلّ على حركة في بعض الأعضاء»[1]، وقال ابن دريد: «وطرف الشيء منتهى آخره»[2].

والطرف مصطلحٌ عَلِق بمسائل التصريف -في الجُملة- ومفهومه الاصطلاحي فيها لا يختلف عن مفهومه اللغوي؛ فطرف الكلمة حدُّها ومنتهى آخرها.

والحرف الذي يقع طرفاً على نوعين:

الأول: أن يكون أصليّاً، وهو الذي يقابل لام الكلمة، كالميم من (قِيَام)[3]، وقد يكون الأصليُّ لاماً لكنه لا يقع طرفاً، كالميم والراء من (جَحْمَرِش)[4] على زنة: (فَعْلَلِل)، وكالزاء والدال من (فَرَزْدَق) على زنة: (فَعَلَّل)[5].

والآخر: أن يكون زائداً، وهو الذي يلي اللام، ويتنزّل منزلة الجزء من الكلمة، فتصير اللام بسببه كأنها في الحشو، ويصير ذلك الزائد في الطرف، كتاء التأنيث في (شَقَاوَة)؛ فقد غدت من نفس الكلمة، وزالت الواو -الواقعة لاماً- عن الطرف فلم تُقلب همزة[6]، ومثلها الياء في (عَبَايَة) و(صَلَاية)؛ جاء في الكُنّاش[7]: «وأمّا مَن قال: (صلَاية) فإنه لم ينظر إلى انفصال تاء التأنيث، ورأى أنها من نفس الكلمة، فلم تُعلّ لوقوعها حشواً»[8].

وقد يكون الزائد للإلحاق، كالألف في (حَبَنْطَى)[9] «والملحق كالأصليّ»[10]، وقد يكون الملحق تكراراً لحرف أصلي، كالجيم الثانية من (عَفَنْجَج)[11] فهي- فضلاً عن كونها ملحقة- تكرارٌ لحرف أصليّ، والمكرَّر كالأصليّ أيضاً[12].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (طرف) ٣/ ٤٤٧.

(٢) جمهرة اللغة ١/ ٧٥٤.

(٣) سيأتي الحديث عن (قِيَام) في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٤) العجوز الكبيرة. ينظر الصحاح (جحمرش) ٣/ ٩٩٧.

(٥) سيأتي الحديث عن (جَحْمَرِش) و(فَرَزْدَق) في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٦) ينظر اللباب للعكبري ٢/ ٢٩٤.

(٧) ٢/ ٢٩٤.

(٨) وسيأتي أنّ التاء قد تُقدَّر على أنها في نيّة الانفصال. تنظر مسألة (رَمُوَان) في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٩) القصير البطين. ينظر الصحاح (حبط) ٣/ ١١١٨.

(١٠) المقتضب ٢/ ٢٤٣.

(١١) الأحرق الجافي الذي لا يتجه لعمل، وقيل: الأحمق فقط، وقيل: الضخم الأحمق. ينظر لسان العرب (عفج) ٢/ ٣٢٥، وسيأتي الحديث عن (عَفَنْجَج) في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(١٢) ينظر شرح الشافية للرضي ١/ ٢٥٢.

المبحث الأول: الدراسة الصرفية:

المطلب الأول: البُعد عن الطرف: المصطلح، والموقع، والمادة:

١ - المصطلح:

تقدَّم تعريف الطرف، وأمّا البُعد فهو في اللغة خلاف القُرب، يُقال: بَعُدَ الرَّجُلُ وبَعِدَ بُعْداً وبَعَداً فهو بَعِيد وبُعاد[١].

والبُعْد يُرادفُ المسافة[٢]، وهي تقتضي التّفرقة بين شيئين، قال الله تعالى: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ قال الزمخشري: «وتمنّوا أن يجعل الله بينهم وبين الشام مفاوز ليركبوا الرواحل فيها ويتزوّدوا الأزواد»[٣].

وأمّا في الاصطلاح فلم أقف على من قَصَدَ البُعْد عن الطرف بتعريف، ويُفهم من سياقاته في نصوص العلماء أنه: افتراق الحرف عن آخر الكلمة بفاصل.

فإن عُدِم الفاصل كان الحرف قريباً من الطرف، كالواو الثانية في (أَوَاول)، قال ابن جني: «ألا ترى أنهم همزوا (أوائل) لقرب الواو من الطرف، ولم يهمزوها في نحو: (طواويس)، لبعدها عنه»[٤]، وقال ابن يعيش: «واعلمْ أنّ ألف الجمع في (مَفَاعِل) و(فَوَاعِل) متى اكتنفتها واوان كانت الثانية مجاورةً للطرف ليس بينه وبين الطرف حاجز، فإنهم يقلبون الواو الثانية همزة، نحو قولهم: (أَوَائل)، والأصل: (أَوَاول)»[٥].

ويؤخذ من هذا أنّ (زوال) الحرف عن الطرف لا يعني بالضرورة (بُعده) عنه؛ فقد يزول عن الطرف -كما تقدَّم في الواو الثانية من (أَوَاول) -لكنه يكون قريباً منه، والقريب من الطرف يجري مجرى الطرف[٦].

(١) ينظر الصحاح (بعد) ٢/ ٤٤٨، ولسان العرب (بعد) ٣/ ٨٩.
(٢) ينظر الصحاح (سوف) ٤/ ١٣٧٨، ولسان العرب (سوف) ٩/ ١٦٥.
(٣) الكشاف ٥/ ١١٧.
(٤) المنصف ١/ ٢١٥.
(٥) شرح المفصل ١٠/ ٩١.
(٦) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٨٧، ٨٠٥.

وقد تسمّح بعض العلماء فاستعمل (البُعْد) في موضع (الزَّوال)، كقول ابن السراج في الواو المبدلة ياءً في (عُصيّ و ثُدِيّ وحِقِيّ)[1]؛ «وأُلزِم الجمعُ الياءَ؛ لأنهم يقولون في (صُوَّم: صُيَّم) وهذا أبعد من الطَرف، فكان هذا أوجب»[2].

يريد: أنّ الواو قُلبت ياءً في (صُيَّم)، وهي ليست في الطرف، فمن طريق أولى أن تُقلب ياءً في (عُصيّ وثُدِيّ وحِقِيّ)، وهي واقعة موقع الطرف.

وقوله: «وهو أبعد من الطرف» يقصد به الزوال عنه، وإلّا فالواو في (صُوَّم) قريبة من الطرف، قال الثمانيني: «وقالوا في الجمع: (نُوَّم ونُيَّم)، و(صُوَّم وصُيَّم)، و(قُوَّم وقُيَّم)، وإنما قلبوا الواو الأخيرة لمجاورتها الطرف»[3].

٢- موقع الحرف البعيد عن الطرف:

يكمن سبب البُعد في وجود فاصل بين الحرف والطرف، ويتحدّد هذا الفاصل بالنظر في موقع الحرف في الكلمة، والحرف قد يكون أصليّاً، وقد يكون زائداً:

أوّلاً: الحرف الأصلي:

لا يخلو الحرف الأصلي من أن يكون فاءً، أو عيناً، أو لاماً، وفق الآتي:

أ- أن يكون الحرف فاءً:

الفاء بعيدةٌ عن الطرف؛ لوقوع العين حاجزاً بينهما، وقد ينضمّ إلى العين حروفٌ أخرى، فيكون البُعْد أبلغ، كالباء من (بُيُوت) جمع (بَيْت)، فقد فُصلت عن الطرف بعين الكلمة والواو الزائدة[4].

ب- أن يكون الحرف عيناً:

العين قريبةٌ من الطرف، وهذا مدعاةٌ للضعف؛ لأنّ المجاور للطرف يجري مجرى الطرف كما تقدّم[5].

(١) جمع (حِقْو) وهو الخَصْر. ينظر الصحاح (حقا) ٦/ ٢٣١٧.
(٢) الأصول في النحو ٣/ ٢٥٦.
(٣) شرح التصريف: ٥٠٧.
(٤) تنظر مسألة (فُعُول) في المطلب الثاني من المبحث الأول.
(٥) ينظر الحديث المتقدّم عن (المصطلح).

وعلى هذا فإنّ السبيل لبُعد العين عن الطرف هو وجود حرفٍ زائدٍ يفصل بينها وبين الحرف الذي يقع طرفاً، نحو: (بَوَايِيْع)[1]؛ فقد فُصلت الياء الأولى -الواقعة عيناً- عن الطرف بالياء الثانية[2]، وقد تَفصل لام الكلمة بين العين والطرف كما في (جَحْمَرِش)[3]؛ فالحاء عين الكلمة، والميم لامها، والراء لام ثانية، والشين لامٌ ثالثة هي الطرف، ووزن اللفظ -كما سيأتي- (فَعْلَلِل).

ج- أن يكون الحرف لاماً:

اللام هي الطرف ذاتُه، ويتأتّى زوالها عن الطرف بوجود حرف بعدها أو أكثر، فتصير اللام كأنها في حشو الكلمة لا في طرفها، وهي بها يتلوها على وجهين:

الأول: أن تكون قريبةً من الطرف، وذلك إذا تلاها حرفٌ واحد- وهذا الوجه لا يعنينا- نحو: (عَبَاية) و(شَقَاوة)؛ فالياء والواو وقعتا لامين، وقد زالتا عن الطرف بسبب التاء، ولأجل هذا صحّتا، قال العكبري: «ألا ترى أنها صحّت في (شَقَاوة) و(عَبَاية) لـمّا لم يتطرفا؟»[4].

ومع أنّ الياء والواو زالتا عن الطرف إلا أنهما قريبتان منه، والمجاور للطرف قد يأخذ حكم الطرف، ولهذا قُلبتا في وجهٍ آخر، فقيل: «(عَبَاءة) و(شَقَاءة)، قال العكبري: «شبّه ذلك بـ(قائل) و(بائع) لمجاورته الطرف»[5].

والثاني: أن تكون بعيدةً عن الطرف؛ لوجود أكثر من حرف بعدها، والحروف التي بعدها على نوعين:

أحدهما: أصلية، نحو: (جَحْمَرِش)؛ فالميم لام الكلمة، ووزن اللفظ: (فَعْلَلِل)، وقد تلا اللامَ لامان أخريان، هما من أصل البناء[6].

(١) جمع (بيّاع) على زنة (فَوْعَال).

(٢) تنظر مسألة (بَيَايِيع) في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٣) تقدّم شرحها.

(٤) اللباب ٢/ ٢٩٤.

(٥) المصدر السابق، وذكر فيه وجهاً آخر للقلب.

(٦) تنظر مسألة (جَحْمَرِش) في المطلب الثاني من المبحث الأول.

والآخر: زائدة، نحو: (رَمُوان) من (رَمَيْتُ)، والأصل: (رَمُيَان)؛ فالياء لام الكلمة، وقد تبعتها الألف والنون[1]، وقد تكون الزائدة تكراراً لحرف أصليّ، نحو: (صَمَحْمَح)[2]؛ فالحاء الأولى لام الكلمة، وقد جاء بعدها حرفان، أحدهما تكرار لعين الكلمة، والآخر تكرار للامها، ووزنه: (فَعَلْعَل)[3].

ثانياً: الحرف الزائد:

يتحقّق بُعْد الحرف الزائد عن الطرف بوقوعه قبل الفاء، كالميم من (مُقْعَنْسِس)[4]، أو بين الفاء والعين، كالياء من (حَيْزَبُوْن)[5]، أو بعد العين مع وجود فاصلٍ بينه وبين الحرف الأخير، كالنون من (عَفَنْجَج)[6].

٣- مادّة البُعْد من الطرف:

ارتبطت مسائل البُعْد من الطرف في الدرس الصرفي بجانبي القلب والحذف، وقلّما تجد مسألةً خرجت عن هذا الإطار، ومن ذلك ما جاء في الإلحاق، نحو: (طُوْمار)[7]؛ فقد عُزي لسيبويه[8] أنّه ملحق بـ(فُسْطاط)[9]، وذلك أنّ واوه ليست للمدّ؛ لأنها تقدَّمت فبعُدت عن الطرف، وموضعُ المدّ إنما يكون قُبيل الطرف مجاوراً له، كألف (عِمَاد)، وياء (سعيد)، وواو(عَمُود)[10]، قال ابن جني: «فإن قيل: ولِـمَ لَـمْ يتمكن حالُ المدّ إلا أن يجاور الطرف؟ قيل: إنما جيء بالمدّ في هذه المواضع لنعْمته ولِلين الصوت به، وذلك أنّ

(١) تنظر مسألة (رَمُوَان) في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٢) هو الشديد، أو الغليظ القصير، ورأسٌ صَمَحْمَح: غليظ شديد. ينظر الصحاح (صمح) ١/ ٣٨٤.

(٣) تنظر مسألة (صمحمح) في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٤) اسم فاعل من (اقْعَنْسَس)، أي: تأخر ورجع إلى خلف. ينظر الصحاح (قعس) ٣/ ٩٦٤، وسيأتي الحديث عن (مُقْعَنْسِس) في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٥) العجوز من النساء. ينظر لسان العرب (حزبن) ١٣/ ١١٤، وسيأتي الحديث عن (حَيْزَبُوْن) في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٦) تقدّم شرحها وسيأتي الحديث عنها.

(٧) الصحيفة. ينظر لسان العرب (طمر) ٤/ ٥٠٣.

(٨) ينظر المحكم ٩/ ١٦٤، ولسان العرب (طمر) ٤/ ٥٠٣، والذي قاله سيبويه: «ويكون على (فُوْعال)، وهو قليل في الكلام، وهو طُوْمار وسُوْلاف اسم أرض، ولا نعلمه جاء وصفاً. الكتاب ٤/ ٢٥٨، والذي ذكر سيبويه أنه ملحق بـ(فُسْطاط) هو(قُوْباء)، قال:«واعلمْ أنّ من العرب مَن يقول: (هذا قُوْباء)-كما ترى- وذلك لأنهم أرادوا أن يلحقوه ببناء (فُسْطاط)» الكتاب ٣/ ٢١٥، و(قُوْباء) نظير (طُوْمار).

(٩) بيتٌ من الشَّعَر. ينظر المصباح المنير (فسط) ٢/ ٦٤٧.

(١٠) ينظر الخصائص ١/ ٢٣٢، والمحكم ٩/ ١٦٤، ولسان العرب (طمر) ٤/ ٥٠٣.

آخر الكلمة موضعُ الوقف، ومكانُ الاستراحة والأَوْن، فقدّموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يُؤذِنُ بسكونه، وما يُخفِّض من غُلَوَاء الناطق واستمراره على سَنَن جَرْيه وتتابع نطقه، ولذلك كثرت حروف المدّ قبل حرف الرَّويِّ كالتأسيس والرِّدف؛ ليكون ذلك مُؤذِناً بالوقوف، ومؤدِّياً إلى الراحة والسكون، وكلما جاور حرفُ المدّ الرَّويَّ كان آنس به، وأشدّ إنعاماً لمستمعه»[1].

(١)الخصائص ١/ ٢٣٢، ٢٣٣.

المطلب الثاني: أحوال الحرف البعيد عن الطرف:

للحرف البعيد عن الطرف حالتان:

الحالة الأولى: الامتناع عن التغيير:

تقدّم أنّ الحرف قد يكتسب قُوّته ببُعده عن الطرف، وقد أخذ علماء التصريف بذلك في تعليل بعض الحروف التي لم تخضع للتغيير بقلبٍ أو حذف، والمسائل التالية تُبيِّن ذلك:

- **(مُقْعَنْسس)**[1]:

إذا أُريد تكسير (مُقْعَنْسِس) أو تصغيره قيل: (مَقَاعِس) و(مُقَيْعِس) بحذف إحدى السينين وبقاء الميم؛ لأنها جاءت لمعنى، ولأنها تقدّمت فلم تكن في الطرف كالسين الثانية إن كانت هي الزائدة، أو قريبة من الطرف كالسين الأولى إذا كانت هي الزائدة[2]، وهذا مذهب سيبويه[3].

وأمّا المبرد[4] فيرى أنّ الميم تُحذف، فيُقال: (قَعَاسِس) و(قُعَيْسِس)، وتبقى السين؛ لأنها للإلحاق، والملحق كالأصلي.

- **(جَحْمَرش)**[5]:

يُكسَّر (جَحْمَرش) على (جَحَامِر) بحذف الخامس وهو الشّين؛ لأنّ الثِّقل حصل به[6]، قال ابن جني: «فإن كان الاسم خماسيّاً وكسّرتَه حذفتَ آخر حروفه؛ لتناهي مثال التكسير دونه، وذلك نحو: (سَفَرْجَل وسَفَارِج)، و(جَحْمَرِش وجَحَامِر)»[7].

وذهب الكوفيون[8] والأخفش[9] إلى أنه يجوز تكسيره على (جَحَارِش)، بحذف الميم؛ لأنها من حروف الزيادة.

---

(١) تقدّم شرحها.
(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٤٢٦، والأصول في النحو ٣/ ١٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٧٧، والعلل في النحو: ٣١٢، والصحاح (قعس) ٣/ ٩٦٤، وشرح الشافية للرضي ١/ ٥٢٩، وشرح الشافية للركن ١/ ٣٥٢، ومُرجِّحات حذف ما يُحذف لتصغير وتكسير الخماسي وما جاوزه: ٢٠٢.
(٣) الكتاب ٣/ ٤٦٤.
(٤) المقتضب ٢/ ٢٥٢.
(٥) تقدَّم شرحها.
(٦) ينظر الصحاح (جحمرش) ٣/ ٩٩٧، واللمع: ١٧٨، والمقاصد الشافية ٧/ ٢٠٧، والتصريح ٥/ ١٣٤.
(٧) اللمع: ١٧٨.
(٨) ينظر المقاصد الشافية ٧/ ٢٢٣.
(٩) ينظر المصدر السابق.

وفيه نظر؛ لبُعد الميم عن الطرف، قال الشاطبي: «وأجاز الكوفيون أيضاً والأخفش حذف ما قبل الحرف الرابع إن كان يشبه حروف الزيادة في الحقيقة أو في الصفة، فيقولون في (جَحْمَرِش): (جَحَارِش)، وكذلك ما كان مثله، وهو غير صحيح أيضاً، إذ لا سماع معهم، والقياس يأبى ذلك؛ لأنّ ميم (جَحْمَرِش)، ليست بطرف ولا تلي الطرف، والتغيير إنما يلحق الطرف أو ما يليه»[1].

- (عِوَدَة):

إذا وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وكانت في المفرد ساكنة، فلا تخلو من أن يكون بعدها ألف أو لا، فإن كان بعدها ألف فسيأتي حكمها[2]، وإن لم يقع بعدها ألف وجب تصحيحها، نحو: (عِوَدَة) في جمع (عَوْد)[3]، و(كِوَزَة) في جمع (كُوْز)[4]؛ لخفّة النُّطق بالواو -لـمّا عُدمت الألف- ولبُعدها عن الطرف، بسبب هاء التأنيث[5].

ويرى ابن مالك[6] أنّ الواو -فيما كان على نحو هذا الجمع- إذا لم تقع بعدها ألف فهي إمّا أن تكون في وزن (فِعَل) وإمّا أن تكون في وزن (فِعَلَة):

- فأمّا (فِعَل) فيجوز فيه وجهان، أحدهما: الإعلال وهو الأولى، والآخر: التصحيح، ومما اجتمع فيه الوجهان: جمع (حِيْلَة)[7] يُقال فيه: (حِوَل) و(حِيَل).

- وأمّا (فِعَلَة) فيجب فيه التصحيح نحو: (عِوَدة) جمع (عَوْد)، و(كِوَزَة) جمع (كُوز) جاء في الألفية[8]:

وصَحَّحُوا (فِعَلَة)، وفي (فِعَلْ) وجهان، والإعلالُ أولى كـ(الحِيَلْ).

(١) المقاصد الشافية ٧/ ٢٢٣، وهكذا في التصغير، فلا يُقال: (جُحَيْرِش)؛ لبعد الميم عن الطرف. ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٩٢.

(٢) تنظر مسألة (سِيَاط).

(٣) الـمُسنّ من الإبل. ينظر الصحاح (عود) ٢/ ٥١٤.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٣٦١، والمقتضب ١/ ٢٦٨، والأصول في النحو ٣/ ٢٦٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٦٥، والمنصف ١/ ٣٤٥، وشرح الشافية للركن ٢/ ٧٨٦،٧٨٧، والتصريح ٥/ ٤٠٣، ٤٠٤.

(٥) ينظر توضيح المقاصد٣/ ٢٢٩، والتصريح ٥/ ٤٠٤.

(٦) الألفية: ١٨٢، وينظر توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٨، ٢٢٩.

(٧) أصلُه: (حِوْلة) بالواو؛ لأنه من (حال) (يحُول). ينظر المنصف ١/ ٣٤٥.

(٨) ١٨٢.

قال المرادي: «وإنما وجب التصحيح في (فِعَلَة)؛ لأنها لـمّا عُدمت الألف قلّ عمل اللسان، فخَفّ النطق بالواو بعد الكسرة وصحّت ولم يجز إعلالها؛ لأنه انضمّ إلى عدم الألف تحصُّن الواو ببُعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث، وأمّا (فِعَل) فجاز فيه التصحيح نظراً إلى عدم الألف، والإعلالُ نظراً إلى أنها لقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح فأُعلّت»[1].

- (دَيَاوِيْر):

يُقال ما بالدّار دَيَّار، وما بها دَيُّوْر، أي: ما بها أحد[2].

و(دَيَّار) على زنة (فَيْعَال)[3]، وأصلُه: (دَيْوَار)، من (دارَ يَدُوْر)[4].

وأمّا (دَيُّوْر) فعلى زنة (فَيْعُوْل)[5]، وأصله: (دَيْوُوْر)[6].

وإذا أُريد جمع هذين البناءين قيل: (دَيَاوِيْر)[7] أو (دَوَاوِيْر)[8]، ولا تقلب الواو التي بعد الألف همزة، قال السيرافي: «ولا يُهمز هذا لبُعده عن الطرف»[9].

وقيل في جمعهما أيضاً: (دَوَاوِر)، بتصحيح الواو مع قربها من الطرف، كأنّ الأصل رُوعي وهو: (دَوَاوِيْر)، بتقدير الياء، كما قُدِّرت في (عَوَاوِر)، وأصلُه: (عَوَاوِيْر)، قال ابن سيده: «وجْمْعُ (الدَّيَّار) و(الدَّيُّوْر) -لو كُسِّر- (دَوَاوِر)، صحّت الواو لبعدها من الطرف»[10].

(١) توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٩.
(٢) ينظر الصحاح (دور) ٢/ ٦٦٠، والمحكم ٩/ ٤١٩.
(٣) ينظر العين ٨/ ٥٨، والكتاب ٤/ ٣٧١، والأصول في النحو ٣/ ٢٩٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٧٨، وشرح الشافية للركن ٢/ ٧٨٨.
(٤) ينظر العين ٨/ ٥٨، وشرح الشافية للركن ٢/ ٧٨٨.
(٥) ينظر المخصص ٥/ ٢٢٦.
(٦) ينظر الأصول في النحو ٣/ ٢٦٢.
(٧) ينظر الكتاب ٤/ ٣٧١، والأصول في النحو ٣/ ٢٩٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٧٨.
(٨) ينظر لسان العرب (دور) ٤/ ٢٩٨.
(٩) شرح الكتاب ٥/ ٢٧٨، وينظر ثنائية القرب والبعد: ٤٥.
(١٠) المحكم ٩/ ٤١٩.

- (طَوَاوِيْس) و(عَوَاوِر):

يجب عند الجمهور[1] قلبَ كلٍّ من الواو والياء همزةً إذا وقع ثاني حرفين لينين بينهما ألف (مفاعل)، سواءٌ أكان اللينان واوين كـ(أوائل) جمع (أوّل)، أم ياءين كـ(نيائف) جمع (نيِّف)، أم مختلفين كـ(سيائد) جمع (سيِّد)، وأصله: (سَيْود)[2].

وعلّة القلب هي التخفُّف من استثقال توالي «ثلاث لينات متصلة بالطرف»[3]، فإن انفصلت من الطرف بمدّة امتنع القلب؛ لأنها قويت ببُعدها عنه، وهذه المدّة قد تكون ظاهرة كالياء في (طَوَاوِيْس)، وقد تكون مقدَّرة كالياء في (عَوَاوِر)[4]، قال الشاعر:

حَتَّى عِظامي وأَرَاه ثاغري وكحَّل العينينِ بالعَوَاوِرِ[5]

قال الأزهري: «فأصلُه: (بالعَوَاوِيْر)، بياء مثنّاة تحتانية قبل الراء؛ لأنه جمع (عُوَّار)، بضمّ العين وتشديد الواو، وهو الرمد الشديد[6]، فهو (مفاعيل) كـ(طَوَاوِيْس)، لا (مفاعل) كـ(مساجد)، فلذلك صُحِّح فيه الواو لبُعده عن الطرف، ثم حُذفت الياء، وبقي التصحيح بحاله؛ لأنّ حذف الياء عارض، والاعتبار بالأصل؛ لأنّ المحذوف في حكم الموجود»[7].

وعكس هذا البيت قول الشاعر:

فيها عَيَائِيلُ أُسُودٍ ونُمُرْ[8]

والأصل: (عَيَائل)، لكن زيدت الياء إشباعاً فقيل: (عَيَائِيل)، قال ابن يعيش: «فهو عكس (عَوَاوِر)؛ لأنّ في (عَوَاوِر) نقص حرف وهو الياء وهو مرادٌ في الحكم، و(عَيَائِيل) فيه زيادة وليس بمراد، وإنما هو إشباعٌ حدث عن كسرة الهمزة، تُشبَّه بالياء في (الصَّيَارِيْف) و(الدَّراهِيْم)، فلم يكن به اعتداد، وصارت الياء في الحكم مجاورةً للطرف، فهُمزت لذلك»[9].

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٣٦٩، ٣٧٠، والمقتضب ١/ ٢٦٤، والأصول في النحو ٣/ ٣٩٦، والمنصف ٢/ ٤٤، ٤٥، والممتع: ٢٢٤.

(٢) وذهب الأخفش إلى أنّ الهمز في ذي الواوين فقط، ولا همز في ذي الياءين، ولا في ذي الواو مع الياء، فيقول: (نيايف) و(سياود). ينظر المقتضب١/ ٢٦٤، والمنصف ٢/ ٤٥، والممتع: ٢٢٤.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم: ٥٩٦، وينظر المنصف ٢/ ٤٥، والممتع: ٢٢٤.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٣٧٠، والمقتضب ١/ ٢٦٤، والأصول في النحو ٣/ ٣٩٢، والمنصف ٢/ ٤٧- ٤٩، والممتع: ٢٢٥.

(٥) من الرجز، وهو يُعزى للعجاج في الخصائص ٣/ ٣٢٦، وليس في ديوانه، ويُعزى لجندل بن مثنى الطَّهَويّ في المقاصد النحوية ٤/ ٢٠٩٥، وبلا نسبة في الكتاب ٤/ ٣٧٠، والأصول في النحو ٣/ ٣٩٧.

(٦) جاء في الصحاح (عور) ٢/ ٧٦١: «والعُوَّار أيضاً: القذى في العين، يُقال: بعينه عُوَّار، أي: قذى، والعائر مثله، والعائر: الرمد».

(٧) التصريح ٥/ ٣٧٤.

(٨) من الرجز، وهو يُعزى لحكيم بن مُعَيَّة الرَّبَعِيّ في لسان العرب (نمر) ٥/ ٢٣٤، وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥٧٤، والمقتضب ٢/ ٢٠١.

(٩) شرح المفصل ١٠/ ٩٢، ٩٣.

- (بَيَايِيْع):

يُقال في (فَيْعُوْل) من (بِعْتُ): (بَيُّوْع)، فإذا جُمع قيل: (بَيَايِيْع)، قال ابن السراج: «فلا تُهمز؛ لأنها لـمّا بعدت من الطرف قويت»[1].

وقال ابن عصفور: «ولو جمعتَ مثل (بَيَّاع) لقلت: (بَيَايِيْع)، ولم تهمز وإن قدَّرتَ (بَيَّاعاً): (فَوْعالاً) قلت: (بَوَايِيْع)، ولم تهمز أيضاً لبعد الياء من الطرف لفظاً ونيّةً»[2].

- (قُوَّام) و(اخْرِوَّاط)[3]:

يجوز في عين ما كان على زنة (فُعَّل) -جمعاً صحيح اللام- وجهان:

أحدهما: التصحيح على الأصل، نحو: (قائم وقُوَّم)، و(نائم ونُوَّم)، والآخر: الإعلال، نحو: (قُيَّم) و(نُيَّم)؛ لقرب الواو من الطرف، فإن كان على زنة (فُعَّال) وجب التصحيح نحو: (قُوَّام) و(نُوَّام)[4]؛ لأنّ الألف باعدت العين من الطرف، وشذّ قول الشاعر:

أَلَا طرقتْنا مَيَّةُ ابنةُ مُنْذِرٍ فما أَرَّق النُيَّامَ إلّا سلامُها[5]

جاء في الكُنّاش[6]: «والقياس: (النُّوَّام)، فقُلبت الواو ياءً مع بعدها عن الطرف».

وخرَّج الثمانينيُّ (النُيَّام) على وجه آخر، ثم قارن بينه وبين (اخْرِوَّاط) ونحوها، فقال: «فالأصل فيه[7]: (نُوَّم)، قُلبت الواو الأخيرة ياءً لمجاورتها الطرف، فاجتمعت ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكون وهو(نُوْيَم)، فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياء، فكُسر الحرف الذي قبل الياء ليتمكّن القلب، فقال: (نِيَّم)، ثم أشبع الياء الأخيرة، فنشأت الألف عن إشباع الفتحة فقال: (نِيَّام)[8]. فأمّا (اخْرَوَّط اخْرِوَّاطاً)[9] و(اجْلَوَّذ

(١) الأصول في النحو ٣/ ٣٩٦.

(٢) الممتع: ٢٢٨.

(٣) يُقال: اخْرَوَّط بهم الطريق: امتدَّ. ينظر لسان العرب (خرط) ٧/ ٢٨٦.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٣٦٢، والمقتضب ١/ ٢٦٦، والأصول في النحو ٣/ ٣٠٦، والمنصف ٢/ ٥، وشرح التصريف للثمانيني: ٥٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٩٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ٦١٤، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٧٣، والتصريح ٥/ ٤٢٢.

(٥) من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة كما في المنصف ٢/ ٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٩٣، ولأبي النجم الكلابي كما في التصريح ٥/ ٤٢٢.

(٦) ٢/ ٢٨٢.

(٧) أي: (نُيَّام).

(٨) الذي في البيت: (نُيَّام)، بالضم، فتخريج الثمانيني غير متطابق مع ما هو في البيت.

(٩) تقدَّم شرحها.

اجْلِوَّاذاً)[1] و(اعْلَوَّط اعْلِوَّاطاً)[2] فإنما صحت فيه الواو لأنه واحد، وأنّ الواو قد بعدت من الطرف، ولو ورد شيء من هذا مقلوباً لكان الكلام فيه كالكلام في (نُيَّام)»[3].

- (رَمَايِيّ):

ذهب المبرد[4] إلى أنّ (رَمَيْتُ) لو بُني منه (فَعَالِيْل) لقيل: (رَمَايِيّ)، ولا يجوز (رَمَائِيّ) بالهمز، للبعد عن الطرف.

وهذا خلاف ما يراه سيبويه، فقد قال: «وأمّا (فَعَالِيْل) من (رَمَيْتُ) فـ(رَمَائِيّ)، والأصل: (رَمَايِيّ)، ولكن همزت كما همزوا في (راية) و(آية) حين قالوا: (رَائِيّ) و(آئِيّ)، فأجريته مُجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف»[5].

فسيبويه يرى الهمز -وإن كان خلاف الأصل في (فَعَالِيْل)- وكأنه استثناه في (رَمَائِيّ) ونحوه لتلافي الثّقل باجتماع الياءات، والفرق بين المذهبين: أنّ سيبويه يراعي الخفّة، والمبرد يراعي الأصل ويلحظ موقع الحرف.

- (غَزَاوِيّ):

إذا بُني (فَعَالِيْل) من (غَزَوْتُ) قيل: (غَزَاوِيّ)، ولا يُقال: (غَزَائِيّ) بالهمز، قال سيبويه: «وأمّا (فَعَالِيْل) من (غَزَوْتُ) فعلى الأصل، لا يُهمز ولا يُحذف، وذلك قولك: (غَزَاوِيّ)؛ لأنّ الواو بمنزلة الحاء في (أَضَاحِيّ)، ولم يكونوا ليغيِّروها وهم قد يدعون الهمزة إليها في مثل (غَزَاوِيّ)»[6].

(١) المضاء والسرعة في السير. ينظر لسان العرب (جلذ) ٣/ ٤٨٢.

(٢) ركوب الرأس والتقحُّم على الأمور بغير رويَّة. ينظر لسان العرب (علط) ٧/ ٣٥٥.

(٣) شرح التصريف: ٥٠٩، ٥١٠.

(٤) المقتضب ١/ ٢٧٧.

(٥) الكتاب ٤/ ٤١٥.

(٦) الكتاب ٤/ ٤١٦.

يريد: أنّ الواو تصحّ في هذا الموضع كصحة الحاء، ولا تُهمز كما هُمزت الياء في (رَمَايِيّ)؛ لأنّ سبب الهمز -وهو اجتماع ثلاث ياءات- لم يكن في (غَزَاوِيّ)[1].

والتصحيح هو الأصل، وقد التزمه المبرد في الواو، وكذلك في الياء كما تقدَّم[2]) فقال: «وتقول في (فُعْلُوْل) من (رَمَيْتُ) و(غَزَوْتُ): (رُمْيِيّ) و(غُزْوِيّ)، وفي الجمع: (رَمَايِيّ) و(غَزَاوِيّ) لا تهمز في التباعد من الطرف خاصة»[3].

- (رَمُوَان):

إذا بنيتَ من (الرَّمْي) مثل (سَبُعَان)[4] قلت: (رَمُوَان)، والأصل: (رَمُيَان)، فقُلبت الياء واواً، وسلمت ضمة الميم قبلها -فلم يُقل: (رَمِيَان) بكسر الميم- لبعدها عن الطرف[5].

وإنما كانت ضمة الميم بعيدةً عن الطرف مع مجاورتها الياء الواقعة لاماً في(رَمُيَان)؛ لأنّ الألف والنون نُزِّلت منزلة الجزء من الكلمة كالتاء في (عباية)[6]- فلم تعُد الياء في (رَمُيَان) طرفاً، وإنما أضحت بسبب الألف والنون حشواً، فصارت ضمة الميم بمنأى عن الطرف.

قال ابن الناظم: «يجب إبدال الياء بعد الضمة واواً فيما صيّره الباني على مثال (سَبُعَان) -وهو اسم مكان- وذلك نحو: (رَمُوَان) أصلُه (رَمُيَان)؛ لأنه من (رَمَيْتُ)، ولكن قلبت الياء واواً وسلمت الضمة قبلها؛ لأنّ الألف والنون لا يكونان أضعف حالاً من التاء اللازمة في التحصين من الطرف»[7].

قلت: وهذا ليس على إطلاقه؛ فإنّ الألف والنون قد تُقدَّران في بعض الألفاظ على أنها في نيّة الانفصال، فلا تصير اللام حشواً، وإنما تكون طرفاً، نحو: (غَزِيَان) من (غَزَوْتُ)، والأصل: (غَزَوَان)، قُلبت الواو ياءً لتطرُّفها بعد كسر، فأُعطِي ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخراً محضاً كـ(رَضِي)، وكذا الشأن في التاء؛ فإنها قد تجري مجرى الحرف المنفصل

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٣٥٦.

(٢) ينظر مسألة: (رَمَايِيّ).

(٣) المقتضب ١/ ٢٧٧.

(٤) اسم مكان، وهو موضع معروف في ديار قيس. ينظر معجم البلدان ٣/ ١٨٥.

(٥) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ٦٠٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٣٤، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٧٢.

(٦) ينظر التمهيد.

(٧) شرح الألفية: ٦٠٥.

عن الكلمة، نحو: (شَجيَة)، والأصل: (شَجوَة)، قُلبت الواو ياءً لتطرُّفها بعد كسر، ولم تُراع التاء بعدها[1]، ومثل ذلك: (مَعِيْشَة)؛ فالياء قريبة من الطرف، والتاء في نيّة الانفصال، وهذا البناء يحتمل عند الخليل وسيبويه[2] وجهين: أحدهما: (مَفْعِلَة)، والآخر: (مَفْعُلَة) والأصل: (مَعْيُشَة)، نُقلت حركة الياء وهي الضمة إلى الساكن الصحيح قبلها وهو العين، فصار اللفظ: (مَعُيْشَة)، ثم قُلبت الضمة كسرة، فصار: (مَعِيْشَة)، وهذا مذهبهما في كل ياء هي عينٌ ساكنة قريبة من الطرف: أن تُقلب الضمة التي قبل الياء كسرة.

- بناء (فُعْلُوْل) من (طَوَيْتُ):

يُقال في بناء (فُعْلُوْل) من (طَوَيْتُ): (طُوْيُوْي)، قُلبت الواوان ياءين؛ لسكونهما وبَعْدهما الياء، فقيل: (طُيْيُيْيٌ)، وقُلبت ضمة الياء الثانية كسرة لتصحّ الياء بعدها، فقيل: (طُيْيِيْيٌ) -ولم تُقلب ضمة الطاء كسرة لبُعدها عن الطرف[3]- ثم أُدغم كلٌّ من الياء في الياء فقيل: (طُيِّيٌّ)، فاجتمع أربع ياءات، ففُعِل به ما فُعِل بـ(أُمَيِّيّ) عند النسب، فقيل: (طُوَوِيّ) كما قيل في (أُمَيِّيّ): (أُمَوِيّ)[4].

- الحالة الثانية: الاستجابة للتغيير:

قد يخضع الحرف للتغيير بقلبٍ أو حذف، مع بُعده عن الطرف، وهذا التغيير على نوعين:

الأول: قياسي: ويتجلّى في الأمثلة التالية:

- (مِيْزَان):

أصلُه: (مِوْزان) -ومثله: (مِيْعاد) و(مِيْقات)- قُلبت الواو ياءً مع بُعدها عن الطرف؛ لتضافر علتين عليها، وهما السكون وكسر ما قبلها[5]، فلمّا ضعفت الواو بالسكون جذبتها

(١) ينظر شرح الشافية للرضي ٣/ ١٧٦، وشرح الألفية لابن الناظم: ٦٠٢، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٦٥، ٥٠٩١، ٩٠٩٢، والتصريح ٥/ ٤٢٦، وقد استشكل ناظر الجيش الضابط للاتصال والانفصال في هذه المسألة، وحاول أن يضع قاعدةً في ذلك، مفادُها: أن التاء، والألف والنون، إذا كانت لازمة فبُنيت الكلمة عليها حُكم لها بالاتصال فكانت كالجزء من الكلمة، وإذا كانت عارضة فلم تُبنَ الكلمة عليها حُكم لها بالانفصال. ينظر تمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٩٢. وهذه القاعدة يردُ عليها سؤال: ما الضابط في كون هذه الحروف لازمة؟ وما الضابط في كونها عارضة؟ وقد أدرك ناظر الجيش هذا الإيراد فقال: «ولكن يُعكّر على هذا الفرق البحثُ الذي تقدّم في تقرير عروض تاء التأنيث وعدم عروضها». المصدر السابق.

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٣٤٩، والمقتضب ١/ ٢٣٩، والأصول في النحو ٣/ ٣٤٨، والمنصف ١/ ٢٩٧، والمفصل: ٥٢٨، والممتع: ٢٩٩.

(٣) وفي الخصائص ٣/ ٧ أنها تُكسر، كأنه شبهها بـ(عُصِيّ) جمع (عصا) حين أُجيز فيها: (عِصِيّ) بإبدال ضمة العين كسرة.

(٤) ينظر الممتع: ٤٨٢.

(٥) ينظر الكتاب ٤/ ٣٣٥، والمقتضب ١/ ٢٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٩٨، والمنصف ١/ ٢٦٢، وشرح التصريف للثمانيني: ٣١٢، ٣١٤.

الكسرة إلى جنسها وهو الياء؛ لأنّ الحرف إذا سكن ضعف ومات بسكونه، فغلبت عليه الكسرة والذي يدلُّ على أنّ الكسرة غلبت على الواو الساكنة أنّ الكسرة إذا زالت عادت الواو، كما في نحو: (مُوَيْزين)[1]، ولو بقيت الواو على حالها في (مِوْزان) ونحوه لكان في ذلك ثقلٌ بخروج الكسر إلى الواو، وقد كرهوا الواو مع الياء في (لَيَّة) و(سيِّد)[2]، قال سيبويه: «وترْك الواو في (مِوْزان) أثقل، من قِبل أنه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء»[3].

- (قِيَام):

الأصل فيه: (قِوَام) -ومثله: (عِيَاذ) و(اجتِيَاز) و(انقِيَاد)- قُلبت الواو ياءً في هذه المصادر؛ لاعتلال أفعالها، وذلك أنّ المصدر يُعَلُّ لاعتلال فعله، ويصحّ بصحته، كصحة (قَوَام) و(لِوَاذ) من (قاوَمَ) و(لاوَذَ)، لكنّ اعتلال الفعل وحده ليس بكافٍ في قلب الواو ياءً، بل لا بُدّ معه من وقوع الكسرة قبل الواو، والألف بعدها[4]، ولهذه الأسباب مجتمعةً قُلبت الواو، ولم تقوَ على التصحيح بكونها عين المصدر «وقد بعدت عن الطرف»[5]، قال ابن عصفور: «فلمّا اجتمعت هذه الأسباب خُفِّف اللفظ بقلب الواو ياءً[6]، ولو نقص شيءٌ من هذه الأسباب لم تُقلب الواو ألفاً[7]؛ ألا ترى أنّ (لِوَاذاً) صحّت واوه لصحتها في (لاوَذَ)، و(حِوَل) صحّت واوه لكونها ليس بعدها ألف، و(القَوَام) صحّت واوه لأنها ليس قبلها كسرة»[8].

- (سِيَاط):

الأصل فيه: (سِوَاط) -ومثلُه: (دِيار)- قُلبت الواو ياءً، وإنما قُلبت مع بُعدها عن الطرف، لتوهُّنها بالعلل؛ فهي في جمع، والجمعُ ثقيل، والواو ضعفت في مفرد (سِيَاط) -وهو(سَوْط)- بالسكون، وضعفتْ في مفرد (دِيَار) -وهو(دار)- بالقلب ألفاً، ثم

(١) ينظر شرح التصريف للثمانيني: ٣١٢.

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٣٣٥، وشرحه للسيرافي ٥/ ٢٢٥.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٣٥.

(٤) ينظر الكناش ٢/ ٢٧٦.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٣٠٤.

(٦) لأن الخروج من الكسر إلى الياء إلى الألف في (قِيَام) أخفّ من الخروج من الكسر إلى الواو إلى الألف في (قِوَام). ينظر الكناش ٢/ ٢٧٦.

(٧) هكذا وردت، والصواب: لم تُقلب الواو ياءً.

(٨) الممتع: ٣١٩.

سُلِّطت عليها الكسرة في الجمع، وقوّى تسلُّطها وجود الألف بعد الواو؛ فهي تشبه الياء، ثم صحت اللام واللام إذا صحّت قوي إعلال العين[1].

-(عُوْطَط[2]):

الأصل فيه: (عُيْطَط)، قُلبت الياء واواً لسكونها وضمّ ما قبلها، قال ابن عصفور: «وإن كانت الياء ساكنةً بعد ضمّةٍ فإنها تُقلب واواً وإن كانت بعيدةً من الطرف، نحو: (عُوْطَط)، أصلُه: (عُيْطَط)؛ لأنهم يقولون: (عاط يَعِيْطُ عَيَّطْتُه)، فقُلبت الياء واواً»[3].

ومثل هذا: (مُوْقِن) و(مُوْسِر)، فإنّ الأصل فيهما: (مُيْقِن) و(مُيْسِر)، قُلبت الياء واواً مع بُعدها عن الطرف؛ وذلك لسكونها وضمّ ما قبلها، فإن قربت الياء من الطرف اتجه القلب للحركة لا للحرف نحو(بِيْض) جمع (أَبْيَض)، والأصل: (بُيْض) -مثل (حُمْر) جمع (أَحْمَر)- قُلبت الضمة كسرة وصحت الياء، قال الثمانيني: «وكذلك (مُوْقِن) و(مُوْسِر)، والأصل فيهما: (مُيْقِن) و(مُيْسِر)، فقلبوا الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها لـمّا بعدت عن الطرف، ولو قربت من الطرف لقلبوا من الضمة كسرةً كما في (بِيْض) و(عِيْن)»[4].

ومما يجري مجرى (مُوْقِن) و(مُوْسِر): (طُوْبى)؛ فإنّ الأصل: (طُيْبي)، قال ابن يعيش: «شبّهوا الاسم هنا في قلب الياء فيه واواً لسكونها وانضمام ما قبلها بـ(مُوْسِر) و(مُوْقِن)»[5].

- (يَعِد):

الأصل فيه: (يَوْعِد)، حُذفت الواو مع بُعدها عن الطرف؛ والعلّة في حذفها عند البصريين[6] أنها وقعت بين ياءٍ وكسر، واجتماع الياء والواو والكسر مستثقلٌ في كلامهم، فلمّا اجتمعت هذه الأشياء الثلاثة التي تُوجب الثِّقل وجب أن يحذفوا واحداً منها، فحذفوا الواو طلباً للتخفيف، ثم حذفوها من (أَعِد) و(نَعِد) و(تَعِد) حملاً لحروف المضارعة التي هي الهمزة والنون التاء على الياء؛ لئلا تختلف تصاريف الكلمة، لِجري الباب على سَنن واحد.

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٣٠٤، والممتع: ٣١٩، والتصريح ٥/ ٤٠٣، ٤٠٤، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/ ٤٢٥، ٤٢٦.

(٢) الناقة التي حُمِل عليها الفحل فلم تحمل. ينظر لسان العرب (عيط) ٧/ ٣٥٧.

(٣) الممتع: ٣١٧، ٣١٨.

(٤) شرح التصريف: ٤٦٨.

(٥) شرح المفصل ١٠/ ٩٧.

(٦) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٥.

وذهب الكوفيون[1] إلى أنّ الواو إنما حُذفت في نحو (يَعِد) للفرق بينه وبين نحو(يَوْجَل)؛ فالأول متعدٍّ، والثاني لازم، وكان المتعدِّي أولى بالحذف لأنّ التعدِّي صار عوضاً من حذف الواو.

- (عصيّ وبيُوت):

إذا أُرِيدَ جمع نَحو: (قَلْب) قيل: (قُلُوب) على زنة (فُعُول)، فإذا جيء إلى نحو(عصا) قيل: (عُصِيّ)، ويجوز (عِصِيّ) بقلب ضمة الفاء كسرةً مع بعدها عن الطرف، إتباعاً لكسرة الصاد، وَطلباً لسهولة اللفَظ[2].

ومثل ذلك: (بَيْت)؛ فإنه يُجمع على (بُيُوت)، ويجوز: (بِيُوت) بكسر الباء الواقعة فاءً؛ لأنّ بعدها ياءً والكسرة من جنسها[3].

- (دُلامِص)[4]:

اشتملت (دُلامِص) على زيادتين، وهما الألف والميم على مذهب الخليل وسيبويه[5]، وإذا جُمعت قيل فيها: (دَلامِص)، تُحذف الألف مع بُعدها عن الطرف، وتبقى الميم؛ لأنه ملحقة بـ(عُذَافِر)[6]، بخلاف الألف[7]، وعلى مذهب المازني[8]: أنّ الميم أصلية، وهذا أدعى لثبوتها.

-(عَفَنْجَج)[9]:

إذا أُريد تكسير (عَفَنْجَج) أو تصغيره قيل: (عَفَاجِج) أو(عُفَيْجِج)، بحذف النون، وإبقاء الجيم الثانية، وإنما حُذفت النون مع بُعدها عن الطرف؛ لأنها من حروف (سألتمونيها) بخلاف الجيم الثانية، فهي -وإن كانت زائدةً متطرِّفةً- تكرارٌ لحرف أصلي، فكانت هي الأولى بالبقاء[10]؛ قال الرضي:»فالمكرَّر بالإبقاء أولى؛ لكونه كالحرف الأصلي»[11].

(١) ينظر المصدر السابق ٢/ ٧٨٢.

(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٣٣٥، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٩٣.

(٣) ينظر التبيان للعكبري ١/ ٨٤.

(٤) يُقال: ذهبٌ دُلامِص: أي لـمّاع. ينظر القاموس المحيط (دلص): ٦٢٠.

(٥) ينظر الكتاب ٤/ ٣٧٥، والخصائص ٢/ ٥١، والمنصف ١/ ١٥١، ١٥٢، وعلى مذهب المازني: أنها أصلية كما سيأتي.

(٦) الجمل الصّلْب العظيم الشديد. ينظر لسان العرب (عذفر) ٤/ ٥٥٥.

(٧) ينظر المقاصد الشافية ٧/ ٢٤٢، ومرجحات حذف ما يُحذف لتصغير وتكسير الخماسي وما جاوزه: ٢٠١.

(٨) ينظر الخصائص ٢/ ٥١، والمنصف ١/ ١٥٢، والممتع: ١٦٤.

(٩) تقدَّم شرحها.

(١٠) ينظر شرح الشافية للرضي ١/ ٢٥٢، ٢٥٣، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٨٢٣، والمقاصد الشافية ٧/ ٢٤٢، ٢٤٣.

(١١) شرح الشافية ١/ ٢٥٢.

- (صَمَحْمَح)[1]:

يُقال في تكسير (صَمَحْمَح) وتصغيره: (صَمَامِح) و(صُمَيْمِح)، بحذف الحاء الأولى وبقاء الثانية، وإنما حُذفت الحاء الأولى -مع بُعدها عن الطرف- لأنّ اختيار بقائها يفضي بالبناء إلى أن يكون على: (صَمَاحِم) على زنة (فَعَالِع)، وهذا ليس له نظير، بخلاف (صَمَامِح) ببقاء الحاء المتطرِّفة، فهو على زنة (فَعَاعِل)، وهو دارجٌ في كلامهم، مثل: (سَلَالِم) جمع (سُلَّم)، و(قَنَانِب) جمع (قُنَّب)[2].

- (حَيْزَبُوْن)[3]:

ما كان من الأسماء مِثل (حَيْزَبُوْن) في كونه سداسيّاً ذا زائدين[4]، أحدهما لين قبل الآخر، فإنك إذا أردتَ تكسيره قلت: (حَزَابِيْن) بحذف الياء -مع بُعدها عن الطرف- ولا تُحذف الواو؛ لأنها لو حُذفت لم يُغْنِ حذفها عن حذف الياء، إذ كانت بنية التكسير لا تقوم بحذف الثاني وحده، وتقوم بحذف الأول وحده، ألا ترى أنك لو أبقيت الياء وحذفت الواو لقلت: (حَيَازِبْن)، فيقع بعد الألف ثلاثة أحرف ليس ثانيها مَدَّة، فتُفوَّت صيغة منتهى الجموع؟[5]

- (حَبَنْطَى)[6]:

إذا أُريد تكسير (حَبَنْطَى) أو تصغيره قيل: (حَبَانِط) أو(حُبَيْنِط)، بحذف الألف، ويجوز: (حَبَاطٍ) و(حُبَيْطٍ) بحذف النون مع بُعدها عن الطرف[7].

ووجه ذلك: أنّ الألف والنون تساوتا في أنّ كلّ واحدةٍ منهما للإلحاق، ورجحت النُّون بتقدُّمها فبعُدت عن الطرف، ورجحت الألف بتقدير الحركة عليها فلم تضعف

(١) تقدَّم شرحها.

(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢١٨، وشرح الشافية للرضي ١/ ٦٤.

(٣) تقدَّم شرحها.

(٤) والزائدان في هذا اللفظ هما الياء والواو.

(٥) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ٥٥٨، والمقاصد الشافية ٧/ ٢٥٣، ٢٥٤.

(٦) تقدَّم شرحها.

(٧) ينظر الكتاب ٣/ ٤٣٦، والمقتضب ٢/ ٢٤٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٨٢، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٤٦، والمقاصد الشافية ٧/ ٢٥٧.

بالسكون، فصار الحرفان متكافئين وأضحى الحاذف مخيَّراً[(١)]، ويجري مجرى (حَبَنْطَى) كلُّ ما ضاهاها ممّا كان فيه زائدان واستويا على هذا النحو، كـ(قَلَنْسُوَة)[(٢)] و(حُبَارى)[(٣)] ونحوهما[(٤)].

والثاني: شاذّ: ويتجلّى في نحو: (تَقَى)، وهو مأخوذٌ من (اتَّقى)، والأصل فيه: (اِوْتَقَى)، قُلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم أُبدلت تاءً وأُدغمت، فصار (اتّقى)، فلمّا كثر الاستعمال، وثقُل اجتماع المثلين، حُذفت التاء الساكنة منهما، وهي فاء الفعل، وبقيت التاء التي تليها، فصار: (تَقَى) على زنة (تَعَل)، واستُغني عن همزة الوصل لعدم الحاجة إليها[(٥)].

وإنما حُذفت التاء الأولى مع أصالتها وبُعدها عن الطرف، وبقيت الثانية مع زيادتها؛ لأنّ الزائد إنما جاء لمعنى[(٦)]، والحذف مع هذا من الشاذّ الذي لا يُقاس عليه[(٧)].

والأمر من (تَقَى): (تَقِ)[(٨)]، والمضارع منه: (يَتَقِي)، بفتح التاء، قال السيرافي: «ولو كان يجوز التسكين لقيل في الأمر: (اتْقِ) كما يُقال في (يرمي): (ارمِ)»[(٩)]، ومنهم من يُسكِّن التاء تخفيفاً[(١٠)].

وحُكِي عن الزجاج أنّ التاء في (تقى) منقلبة من واو (وقى)، فيكون على زنة (فَعَل)، مثل قولهم: (تَكَأة) و(تَخَمَة)، والأصل: (وَكَأَة) و(وَخَمَة)[(١١)].

(١) ينظر المقاصد الشافية ٧/ ٢٥٨.

(٢) القَلَنْسُوَة من ملابس الرُّؤوس. ينظر لسان العرب (قلس) ١/ ١٨١.

(٣) طائر. ينظر لسان العرب (حبر) ٤/ ١٦٠، وذكر سيبويه أنّ أبا عمرو يقول تصغيره: (حُبَيِّرة) ويجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت علامة التأنيث. ينظر الكتاب ٣/ ٤٣٧.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٤٣٦، والمقاصد الشافية ٧/ ٢٥٨.

(٥) ينظر الكتاب ٤/ ١١٢، وشرحه للسيرافي ٤/ ٤٨٩، والممتع: ١٥٢، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٤٩٦، ٤٩٧.

(٦) ينظر تمهيد القواعد ١٠/ ٥١٧٣.

(٧) ينظر حاشية المحقق على الممتع نقلاً عن إحدى نسخ المخطوط: ٤٠٩، وذكر الرضيُّ أنّ (يَتَّسع) و(يَتَّخِذ) قيل فيهما: (يَتَسِع) و(يَتَخِذ)، وهما مثل (يَتَقِي) في الشذوذ. ينظر شرح الشافية ٣/ ٢٩٣.

(٨) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٨٩، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٤٩٦.

(٩) شرح الكتاب ٤/ ٤٩٠.

(١٠) ينظر حاشية المحقق على شرح الشافية للرضي ١/ ١٥٧.

(١١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٩٠.

المبحث الثاني: الدراسة الأصولية:

ذكرت في مقدمة هذا البحث أنّ الحرف البعيد عن الطرف مظِنّة القوة، وقد أخذ علماء التصريف بذلك في تعليل عددٍ من المسائل التي يمتنع فيها الحرف من القلب أو الحذف، غير أنّ هذا الامتناع ليس على إطلاقه؛ فقد تجد حرفاً فُصل عن الطرف ثم يخضع لتغيير قياسي[1].

وعلى هذا يمكن القول: إنّ بُعد الحرف عن الطرف لا يقتضي التصحيح على نحوٍ مستديم، وإنما يتحقّق ذلك في مواضع، ويتخلّف في مواضع أخرى، وهو ما يقضي بالحكم بأنّ البُعد عن الطرف من العلل المخصَّصة[2].

وقد فرّق الأصوليون بين تخصيص العلة واطّرادها:

- فالاطراد يعني: ثبوت الحكم عند وجود العلة في كلّ موضع[3]، قال الأنباري: «كرفع كلّ ما أُسند إليه الفعل في كلّ موضع لوجود علة الإسناد، ونصب كلّ مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه، وجرّ كلّ ما دخل عليه حرف الجرّ لوجود عامله، وكذلك وجود الجزم في ما دخل عليه حرف الجزم لوجود عامله»[4].

- والتخيصيص يعني: تخلّف الحكم في بعض الصّور مع وجود علّته[5]، وذلك مثل أن يُقال: إنما قُلبت الواو والياء ألفين في (قام) و(باع) ونحوهما ؛ لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، فيُقال: قد صحّت الواو والياء في (الزيدان غزوا ورميا)، مع وجود علّة القلب[6] وكأن يُقال: إنما بُنيت (حَذام) و(قَطام) و(رَقاش)؛ لاجتماع ثلاث علل؛ وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (حاذِمة) و(قاطِمة) و(راقِشة)، فيُقال: هذا ينتقض بـ(أذربيجان)، فإنّ فيه أكثر من ثلاث علل وليس بمبنيّ، بل هو معرب غير منصرف[7].

(١) ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول.
(٢) وتُسمّى: العلل المخصوصة. ينظر المستصفى من علم الأصول ٣/ ٧٤٤.
(٣) ينظر لمع الأدلة: ١١٢، وأصول الفقه المسمّى إجابة السائل: ١٨٥.
(٤) لمع الأدلة: ١١٢.
(٥) ينظر الإغراب: ٦٠، والتحبير شرح التحرير ٣/ ١٠٦٦.
(٦) ينظر الخصائص ١/ ١٤٦.
(٧) ينظر الإغراب: ٦٠.

والعلة المخصَّصة نوعان:

- منصوصة: وهي التي ثبتت علّيّتها بنصٍّ صريح أو إيماء أو إجماع[1].

- ومستنبطة: وهي التي ثبتت بالاجتهاد[2].

والبُعد عن الطرف من العلل المخصَّصة المستنبطة:

- فأمّا كونها علةً مستنبطةً فـ«لأنّ علل النحو - في الجملة- من هذا الضرب»[3]، وقد سُئل الخليل عن العلل، «فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما علّلته منه، فإن أكن أصبتُ العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائزٌ أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فلْيأتِ بها»[4].

- وأمّا كونها علّةً مخصَّصةً فلأنها قد يثبت معها الحكم - وهو التصحيح- في بعض الصور، ولا يثبت معها في صور أخرى؛ ألا ترى أنّ الواو الثانية في (طَوَاوِيْس) قد امتنعت من القلب لبعدها عن الطرف؟ فإذا جئتَ إلى الواو في (قِيَام) تراها قُلبت واواً، مع أنها بعيدةٌ عن الطرف كذلك؟

وسُمِّي تخصيص العلة بهذه التسمية؛ لأنّ دلالة العلة على ثبوت الحكم - على نحوٍ مطّرد- كدلالة العام على جميع الأفراد، فإذا تخلّف الحكم مع وجود العلة في بعض الصّور

(١) ينظر البحر المحيط في أصول الفقه ٥/ ٢٦٣، وتخصيص العلة الشرعية: ٨١.

(٢) ينظر كشف الأسرار ٤/ ١٧١، وتخصيص العلة الشرعية: ٨١.

(٣) اعتراض النحويين للدليل العقلي: ١٣٤.

(٤) الإيضاح للزجاجي: ٦٥، ٦٦.

كان ذلك كخروج بعض الأفراد عن العامّ فيصير بمنزلة التخصيص[1]، قال عبد العزيز البخاري: «وإنما سمي تخصيصاً؛ لأنّ العلة وإن كانت معنى، ولا عموم للمعنى حقيقة؛ لأنه في ذاته شيء واحد، ولكنه باعتبار حلوله في محال متعددة يوصف بالعموم، فإخراج بعض المحال التي توجد فيها العلة عن تأثير العلة فيه، وقصر عمل العلة على الباقي يكون بمنزلة التخصيص كما أنّ إخراج بعض أفراد العام عن تناول لفظ العام إياه، وقصره على الباقي تخصيص»[2].

وقد اختلف الأصوليون في جواز تخصيص العلة المستنبطة، وتشعّبت أقوالهم في هذه المسألة إلى آراء كثيرة[3]، أبرزُها ثلاثة:

- ففريقٌ يرى جواز تخصيصها مطلقاً[4]، وقالوا: يكفي للدلالة على صحة العلة أن يُوجد الحكم معها غالباً، فإذا تخلّف عنها الحكم فهي مخصَّصة، وكانت حجة فيما سوى ذلك، كالعامّ إذا خُصّ به[5]، قال ابن جني: «اعلم أنّ محصول مذهب أصحابنا[6] ومتصرَّف أقوالهم مبنيّ على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها وإن تقدّمت عللَ الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلّف متكلّف نقْضها لكان ذلك ممكناً وإن كان على غير قياس ومستثقَلاً، ألا تراك لو تكلّفت تصحيح فاء (مِيْزان) و(مِيْعاد) لقدرت على ذلك فقلت (مِوْزان) و(مِوْعاد) وكذلك لو آثرت تصحيح فاء (مُوسِر) و(مُوقِن) لقدرت على ذلك فقلت (مُيْسِر) و(مُيْقِن)، وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعتَ المفعولَ أو ألغيت العوامل من الجوارّ والنواصب والجوازم لكنت مقتدراً على النطق بذلك وإن نفى القياسُ تلك الحال؟ وليست كذلك عِلَلُ المتكلّمين لأنها لا قدرة على غيرها، ألا ترى أنّ اجتماع السواد والبياض في محلّ واحد ممتنع لا مستكره وكون الجسم متحرّكاً ساكناً في حال واحدة فاسد لا طريق إلى ظهوره ولا إلى تصوّره وكذلك ما كان من هذا القبيل؟»[7].

(١) ينظر المحصول للرازي ٥/ ٢٤٦، وكشف الأسرار ٤/ ٣٢.

(٢) كشف الأسرار ٤/ ٣٢.

(٣) أوصل بعض الباحثين أقوال العلماء في العلة المنصوصة والمستنبطة إلى اثنين وعشرين قولاً، وقد استخلصتُ منها أبرز ما يخصّ الحديث عن العلة المستنبطة، ينظر تخصيص العلة الشرعية: ٤٥، ٤٦.

(٤) ينظر أصول الفقه للجصاص ٤/ ٢٥٥، والإحكام للآمدي ٣/ ٢٧٤، وشرح الكوكب المنير ٤/ ٥٧، ٥٨.

(٥) ينظر شرح الكوكب المنير ٤/ ٥٧، ٥٨، واعتراض النحويين للدليل العقلي: ١٣٥.

(٦) يريد بهم: النحويين، وقد ذكر الأنباريّ أن هذا مذهب قوم وردّ عليه. ينظر الإغراب: ٦١، ٦٢، واعتراض النحويين للدليل العقلي: ١٣٥.

(٧) الخصائص ١/ ١٤٤، ١٤٥.

- وفريقٌ يرى عدم جواز تخصيصها مطلقاً[1]، وأنها متى دخلها التخصيص لم تكن علة، وكانت باطلة منتقضة[2] -والنقض قدحٌ يمنع من صحة العلة[3] - لأنّ الحكم يثبت معها في بعض الصور، فإذا تخلّف الحكم عنها في بعض الصور تعارض دليل صحتها ودليل بطلانها، فلا تصحّ؛ لأنّ وجود الحكم معها في بعض الصور دليل على صحتها، وتخلُّفه عنها في بعض الصور دليل على عدم صحتها، وهما احتمالان متساويان[4]، والقول بالمنع هو اختيار الأنباري؛ فقد اشترط لصحة العلة أن تكون مطردة، وعزاه في لمع الأدلة[5] للأكثرين، ثم قال: «وإنما وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة ها هنا؛ لأنّ العلة النحوية كالعلة العقلية، ولا خلاف أنّ العلة العقلية لا تكون إلا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلة النحوية»[6].

- وفريقٌ اعتدل، فذهب إلى أنّ العلة أمارة، والأمارة يتبعها حكمها في الأغلب، ولهذا كانت طريقاً إلى الظنّ لا إلى القطع، والأصل فيها أن يتبعها حكمها إلا أن يمنع مانع، فإذا وُجدت في موضع وحكمها لا يتبعها لمانع، أو لتخلُّف شرطٍ من شروط العلة، أو كان فقْد الحكم على سبيل الاستثناء أو الشذوذ لم يقدح ذلك كلّه في صحتها، وإلا قدح[7].

(١) ينظر المعتمد في أصول الفقه ٢/ ٨٣٣، وأصول السرخسي ٢/ ٢٠٨، والإحكام للآمدي ٣/ ٢٧٤، وشرح الكوكب المنير ٤/ ٥٧.

(٢) ينظر أصول الفقه للجصاص ٤/ ٢٦٢، واللمع في أصول الفقه: ٢٣٣، ٢٣٤، والمسودة: ٤١٥، واعتراض النحويين للدليل العقلي: ١٣٦.

(٣) ينظر الإغراب: ٦٠.

(٤) ينظر الإبهاج ٣/ ٩٤، وتخصيص العلة الشرعية: ٨٣.

(٥) ١١٢.

(٦) لمع الأدلة: ١١٢.

(٧) ينظر التمهيد ٤/ ٨٠، وشرح الكوكب المنير ٤/ ٦٢، واعتراض النحويين للدليل العقلي: ١٣٧.

وهذا القول هو الأقرب، وهو اختيار بعض المعاصرين[1]، وبالنظر إلى علة البُعد عن الطرف نجد أنّ الأصل في حكمها - وهو التصحيح- أن يتبعها؛ لأنّ البُعد عن الطرف مظِنّة القوة، وإن تخلّف عنها الحكم[2] فإنما يتخلّف لمانعٍ، أو استثناء، أو شذوذ:

- **فأمّا المانع** فقد ألفيتُ من مظاهره ما يلي:

أوّلاً: أن يضعف الحرف بعلةٍ توجب قلبه أو حذفه، والملحوظ في الحرف البعيد عن الطرف أنه لا يخضع - في الغالب- للتغيير بقلبٍ أو حذفٍ إلا إذا دخلته علة مركبة من علتين أو أكثر، وهذا دليلُ قوّته للعامل المكاني، ويتضح ذلك بالمقارنة بين الواو المبدلة ياءً في (الغازي)، والواو المبدلة ياءً في (مِيزان)؛ فالواو الأولى -لأنها في الطرف- قُلبت ياءً لعلة واحدة وهي: كسر ما قبلها، والياء الثانية -لبعدها عن الطرف-لم تُقلب إلا لعلة مركبة من علتين، الأولى: سكونها، والثانية: كسر ما قبلها، قال الثمانيني: « فلمّا كان التّغيير لازماً للطّرف كفى في القلب علّة واحدة وهو كون الكسرة قبلها، وإنّما يحتاج في القلب إلى مجموع علّتين إذا بعدت الواو من الطّرف؛ لأنّها إذا بعدت من الطّرف قويت فاحتجنا أن نقول لأنّها ساكنة وقبلها كسرة»[3].

فالواو اعتصمت بموقعها، ولم تستجب للقلب إلا بعلة مركبة[4]، جاء في الاقتراح[5]: «العلة قد تكون بسيطة وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك، وقد تكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعدا كتعليل قلب (مِيْزان) بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين، وذلك كثير جدّاً».

(١) مثل: اعتراض النحويين للدليل العقلي: ١٣٧، وقد ذكر المؤلف أن هذا الرأي هو رأي الجمهور، أي: جمهور الأصوليين من الفقهاء.

(٢) وهو التصحيح كما بيّنت.

(٣) شرح التصريف: ٣١٤.

(٤) ومثل ذلك: (قِيام) و(سِيَاط)، و(عُوْطَط)، و(مُوْقِن)، وكذلك الحذف في نحو: (يَعِد)؛ فإنّ الواو سبقتها ياء وتلاها كسر، واجتماع الياء والواو والكسر مستثقَل في كلامهم، فلمّا اجتمعت هذه الأشياء حُذفت الواو. ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٥) ٢٧٩.

ثانياً: أن يؤدّي بقاء الحرف البعيد عن الطرف دون تغيير إلى إشكال، ومن هذه الإشكالات: مخالفةٌ طُرُق تصريف الكلمة، كالواو في (أَعِدُ) و(تَعِدُ)، و(نَعِدُ)؛ فقد حُذفت في مذهب البصريين حملاً على حذفها في (يَعِدُ)، ولو بقيت الواو لما جرى الباب على سنن واحد[1].

ثالثاً: أن يكون في الكلمة زائدان، ويتطلّب التكسير أو التصغير حذف أحدهما، ويكون أحد الزائدين بعيداً عن الطرف، والآخر يكون في الطرف أو قريباً منه، ثم يقع الحذف على البعيد منهما؛ لأمورٍ عِدَّة:

- أن يكون الحرف البعيد عن الطرف من حروف (سألتمونيها)، والحرف القريب من الطرف ليس منها، وإنما هو تكرار لحرف أصلي، نحو: (عَفَنْجَج)، فإنه يُقال فيه: (عَفَاجِج) و(عُفَيْجِج)، بحذف النون؛ لكونها من حروف (سألتمونيها)، وتبقى الجيم؛ لأنها تكرار لحرف أصلي، والمكرّر هو الأولى بالبقاء لكونه كالحرف الأصلي[2].

- أن يكون الحرف البعيد عن الطرف ممّا يُغني حذفه عن حذف غيره، كالياء في: (حَيْزَبُون)؛ فإنها في التكسير تُحذف دون الواو، فتقول: (حَزابِيْن)، ولو حذفتَ الواو لم يُغنِ حذفها عن حذف الياء؛ لأنّ بنية التكسير لا تقوم بحذف الثاني وحده، وتقوم بحذف الأول وحده[3].

- أن يكون الحرف القريب من الطرف للإلحاق، والبعيد عن الطرف ليس كذلك، نحو: (دُلامِص)، يُجمع على: (دَلامِصَ)، ويُصغَّر على (دُلَيْمِص)، بحذف الألف البعيدة عن الطرف، وبقاء الميم القريبة منه لأنها ملحقة بـ (عُذَافِر)[4].

- أن يُفضي بقاء الحرف البعيد عن الطرف إلى عدم النظير، كالحاء الأولى في (صَمَحْمَح)، فإنها في التكسير تُحذف، فيُقال: (صَمامِح)؛ وتبقى الحاء الثانية؛ ولو بقيت الحاء الأولى وحُذفت الثانية لقيل: (صَماحِم)، فيكون الجمع على زنة (فَعَالِع)، وليس في الكلام (فَعَالِع)، بخلاف جمعه على (صَمامِح)، فإنه على زنة (فَعَاعِل)، وهو ثابتٌ عن العرب[5].

(١) ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول.
(٢) ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول.
(٣) ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول.
(٤) ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول.
(٥) ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول.

- أن يتساوى الحرفان، فلا يكون لأحدهما مزيّةٌ على الآخر، كالنون والألف في (حَبَنْطى)؛ فقد تساوتا في أنهما للإلحاق، وامتازت النون بتقدّمها فبعدت عن الطرف، وامتازت الألف بتقدير الحركة عليها فلم تضعف بالسكون، فتكافأتا، فصارتا في الحذف والإثبات سواء، فتقول في التكسير والتصغير: (حَبَانِط) و(حُبَيْنِط) بحذف الألف، وتقول: (حَبَاطٍ) و(حُبَيْطٍ) بحذف النون[1].

- **وأمّا الاستثناء:** فنحو: (فُعُول) من أبنية التكسير، بضمّ الفاء، والضمُّ «هو الأصل في الجمع على (فُعُول)»[2] كـ(قَلْب) و(قُلُوب)، وممّا يُستثنى من الضمّ على سبيل الجواز ما يلي:

- إذا كانت اللام ألفاً منقلبة، نحو: (عصا)؛ فتُجمع على (عُصيّ)، ويجوز: (عِصيّ)، بكسر الفاء مع بُعدها عن الطرف؛ إتباعاً لكسرة الصاد؛ وطلباً لسهولة اللفظ[3].

- إذا كانت العين ياءً، نحو: (بَيْت)، فيُجمع على (بُيُوت)، ويجوز: (بِيُوت)، بكسر الباء الواقعة فاءً؛ لأنّ بعدها ياء، والكسرة من جنسها[4].

- **وأمّا الشذوذ:** فكأن يكون حذف الحرف البعيد عن الطرف ممّا التزمته العرب في بعض الألفاظ، بحيث لا يُعدَل عنه، فيُحفظ ما التزمته ولا يُقاس عليه؛ لأنه من الشيء الذي لا يطرد، كحذف التاء الأولى من (اتَّقَى)، فصار: (تَقَى)[5].

ومع هذا كلِّه، فقد نبّه ابن جني على ضرورة الاحتراس للعلة، والاحتياط لها ممّا قد يعرض لها من عوارض، فقال: «إنما اضطُرّ القائل بتخصيص العلّة فيها وفي أشباهها[6] لأنه لم يحتَطْ في وصف العلّة ولو قدّم الاحتياط فيها لأمِن الاعتذار بتخصيصها، وذلك أنه إذا عَقَد هذا الموضع قال في علّة قلب الواو والياء ألفاً: إنّ الواو والياء متى تحرّكتا وانفتح ما قبلهما قُلبتا ألفين نحو(قام وباع وغزا ورمى) و(باب وعاب وعصاً ورحىً)، فإذا أُدخِل عليه فقيل له: قد صحّتا في نحو(غَزَوَا ورميَا) و(غَزَوان وصَمَيان)، وصحّت

(١) ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٢) التبيان للعكبري ١/ ٨٤.

(٣) ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٤) ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٥) ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٦) يشير إلى كلمات سابقة.

الواو خاصّة في نحو (اعتَوَنوا واهتَوَشوا) أخذ يتطلّب ويتعذّر فيقول: إنما صحّتا في نحو(رَمَيا وغَزَوَا)؛ مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما (غزا ورمى)، فتلتبس التثنية بالواحد، وكذلك لو قلبوهما ألفين في نحو (نَفَيان ونَزَوان) لحذفت إحداهما فصار اللفظ بهما (نفان ونزان) فالتبس (فَعَلان) مما لامه حرف علّة بـ(فَعَال) مما لامه نون، وكذلك يقولون: صحّت الواو في نحو(اعتونوا واهتَوشُوا)؛ لأنها في معنى ما لا بدّ من صحّته -أعني (تعاونوا وتهاوشوا)- وكذلك يقولون صحّتا في نحو (عَور وصَيد) لأنهما في معنى اعورّ واصيدّ .... وكذلك ما عدا هذا يسوُّون بينه ولا يحتاطون فيه فيحرسوا أوائل التعليل له وهذا هو الذي نَتَقَ عليهم هذا الموضع حتى اضطَرَّهم إلى القول بتخصيص العلل وأصارهم إلى حَيز التعذّر والتمحُّل»[1].

(١) الخصائص ١/ ١٤٦، ١٤٧.

الخاتمة:

خلص البحث إلى النتائج التالية:

١ - طرف الكلمة آخرها، والحرف الذي يقع طرفاً قد يكون أصليّاً وهو الذي يقابل لام الكلمة، وقد يكون زائداً وهو الذي يلي لامها، ويتنزّل منزلة الجزء من اللفظ، فتصير اللام بسببه كأنها في الحشو، ويصير ذلك الزائد في الطرف.

٢ - البُعْد عن الطرف مصطلحٌ علِق بمسائل التصريف، وارتبط بجانبي القلب والحذف، وقلّما وُجِد في غيرهما، وهو يعني: افتراق الحرف عن آخر الكلمة بفاصل.

٣ - زوال الحرف عن الطرف لا يعني بالضرورة بُعده عنه؛ فقد يزول عن الطرف لكنه يكون قريباً منه، والمجاور للطرف يأخذ حكم الطرف، وقد تسمّح بعض علماء التصريف فاستعمل البُعْد في موضع الزوال.

٤ - لا يخلو الحرف البعيد عن الطرف من أن يكون أصليّاً أو زائداً:

- فالحرف الأصليّ إمّا أن يكون فاءً أو عيناً أو لاماً، فإن كان فاءً فهو يبعُد عن الطرف بمجيء العين فاصلاً بينهما، وقد ينضم إليها بعض الحروف فيكون الفصل أبلغ، وإن كان الأصليُّ عيناً فيتأتّى بُعْده عن الطرف بما يقع بينهما من حروف زائدة، وقد تفصل اللام بين العين والطرف إذا كان في الكلمة أكثر من لام، وإن كان الأصليُّ لاماً فلا يبْعُد عن الطرف إلا بورود أكثر من حرف بعده.

- والحرف الزائد يتحقّق بُعْده عن الطرف بوقوعه قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بَعْد العين مع وجود فاصلٍ بينه وبين الحرف الأخير.

٥-قد تُنزَّل تاء التأنيث منزلة الجزء من الكلمة، فتصير اللام بسببها كأنها في الحشو، كما في (عباية)، وقد تُقدَّر التاء على أنها في نيّة الانفصال فتكون اللام واقعةً في الطرف فتخضع للقلب كما في (شجيَة)، والأصل: (شَجوَة)، ومثلُها الألف والنون فهي كالجزء من الكلمة في (رَمُيَان) من (رَمَيْتُ) ولهذا لم تُقلب ضمة الميم كسرةً لبُعدها عن الطرف،

وقد تكون الألف والنون في تقدير الانفصال كما في (غَزيَان) والأصل: (غَزوَان)، قُلبت الواو ياءً فأُعطي ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخراً، ولم أقف على قاعدة تضبط كون التاء في حكم الانفصال حيناً أو في حكم الجزء من الكلمة حيناً آخر، وكذا الألف والنون، وهذه من المسائل التي استشكلها بعض العلماء كناظر الجيش، وقد حاول أن يضع قاعدةً لها -كما تقدّم- ثم ذكر ما يُعكِّر عليها.

٦- البُعْد عن الطرف مظِنّة القوة، فكلّما كان الحرف قريباً من الطرف كان أضعف، وكلّما بعُد عن الطرف كان أقوى، وقد اعتضد علماء التصريف بذلك في تفسير بعض المسائل التي لم يخضع فيها الحرف للتغيير بقلبٍ أو حذف.

٧- تبيّن من هذه الدراسة أنّ بُعْد الحرف عن الطرف لا يقتضي الاعتصام من التغيير على نحوٍ مطّرد، فقد يخضع للتغيير بقلبٍ أو حذف؛ ولذا فإنّ علّة البُعْد عن الطرف من العلَل المخصَّصة التي قد تثبت ويتخلَّف معها الحكم -وهو التصحيح- في عددٍ من الصُّور، فهي ليست من العلل المؤثِّرة في تصحيح الحرف بصورةٍ مستديمة.

٨- العلّة المخصَّصة نوعان: منصوصة: وهي التي تثبت بنصّ أو إيماء أو إجماع، ومستنبطة: وهي التي تثبت بالاجتهاد، وعلل النحو -في الجُملة- من العلل المستنبطة.

٩- اختلف الأصوليُّون في جواز تخصيص العلة المستنبطة، والقول المختار: أنّ الأصل في العلة أن يتبعها حكمها إلا أن يمنع مانعٌ، فإذا وُجدت في موضعٍ وحكمُها لا يتبعها لمانع، أو لتخلُّف شرط من شروط العلة، أو كان فقْد الحكم على سبيل الاستثناء أو الشذوذ، لم يقدح ذلك كلّه في صحتها وإلا قدح.

١٠- الأصل في علّة البُعد عن الطرف أن يتبعها حكمها وهو التصحيح؛ وقد تجلّى أنّ حكمها إذا تخلّف فإنما يتخلّف لمانع أو استثناء أو شذوذ، ولكثرة تخلُّف الحكم عنها لهذه الأسباب قلّ ورودها عند علماء التصريف، وأضحى حضورها كالعلل التي ترِدُ عَرَضاً، فلم تكن كالعلل المنصوص عليها في مسائل الإعلال ونحوه.

والحمد لله رب العالمين

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي، علي بن عبد الكافي، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، كتب هوامشه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، علي بن محمد، علّق عليه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، ط١، دار الصميعي، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- أصول السرخسي، أبو بكر، أحمد بن أبي سهل، حقق أصوله أبو الوفا الأفغاني، حيدر آباد الدكن، الهند، لجنة إحياء المعارف النعمانية.
- أصول الفقه المسمّى إجابة السائل شرح بغية الآمل، الصنعاني، محمد بن إسماعيل، تحقيق حسين بن أحمد السياغي، والدكتور حسن محمد الأهدل، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- أصول الفقه المسمى الفصول في الأصول، الجصاص، أحمد بن علي الرازي، تحقيق الدكتور عجيل جاسم النشمي، ط٢، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- اعتراض النحويين للدليل العقلي، السبيهين، الدكتور محمد بن عبد الرحمن، سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي لنشر ألف رسالة علمية، ط١، الرياض، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، قدّم لهما وعُني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، قرأه وعلّق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، الأزاريطة، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسمّاة الخُلاصة في النحو، ابن مالك أبو عبد الله محمد جمال الدين، حقّقها وخدمها الدكتور سليمان ابن عبد العزيز العيوني، ط١، الرياض، دار المنهاج، ١٤٣٢هـ.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، ١٩٧٩م.

- البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه الدكتور عمر سليمان الأشقر، ط٢، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ/ ٩٧٩م.

- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، تحقيق الدكتور عبد الرحمن الجبرين، والدكتور عوض القرني، والدكتور أحمد السراج، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- تخصيص العلة الشرعية، السلمي، الدكتور عياض بن نامي، الرياض، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد العشرون، رمضان، يناير، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- التصريح بمضمون التوضيح، الأزهري، الشيخ خالد زين الدين، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، مصر، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- التمهيد في أصول الفقه، أبو الخطاب الكلوذاني، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبي الخطاب، درسه وحقّقه الدكتور مفيد محمد أبو عمشة، ط١، مكة المكرمة، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق أحمد محمد عزوز، ط١، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- ثنائية القرب والبعد وأثرها في التعليل النحوي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، الفقراء، سيف الدين طه، جدة، النادي الأدبي الثقافي، العدد السابع والخمسون، رجب- يناير ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

- جمهرة اللغة، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، حققه وقدم له الدكتور رمزي منير بعلبكي، ط١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان، محمد بن علي، عناية إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية.

- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفرائد، ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور علي فاخر وآخرين، ط١، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- شرح التصريف، الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي، حقّقه وضبط غريبه وشرح مبهمه محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية.

- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، الاستراباذي، ركن الدين الحسن بن أحمد، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩م.

- شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير، أو المختبر المبتكر شرح المختصر، ابن النجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، القاهرة، بيروت، عالم الكتب، مكتبة المتنبي.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.

- ضعف الطرف وأثره في البنية العربية: دراسة صوتية صرفية، الجبوري، حيدر حبيب حمزة، العراق، مجلة آداب ذي قار، العدد السادس عشر، القسم الثاني، ٢٠١٥م.

- العلل في النحو، الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، تحقيق مها مازن المبارك، ط١، بيروت- دار الفكر المعاصر، دمشق-دار الفكر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط٧، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، بيروت، دار الجيل.

- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد، بيروت، دار الكتاب العربي.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي، ط١، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- الكناش، أبو الفداء الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه، الملك المؤيد صاحب حماة، دراسة وتحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوام، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق غازي مختار طليمات، إعادة ط١، بيروت- دار الفكر المعاصر، دمشق-دار الفكر ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضائل جمال الدين، ط١، بيروت، دار صادر.

- لمع الأدلة في أصول النحو: انظر (الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو).

- اللمع، ابن جني، أبو الفتح عثمان، حقّقه فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية.

- اللمع في أصول الفقه، الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه محيي الدين ديب مستو، ويوسف علي بديوي، ط١، دمشق، بيروت، دار الكلم الطيب، ودار ابن كثير، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- المحصول في علم أصول الفقه، الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فيّاض العلواني، مؤسسة الرسالة.

- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- المخصص، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، قدم له الدكتور خليل إبراهيم جفال، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- مرجّحات حذف ما يُحذف لتصغير وتكسير الخماسي وما جاوزه، اللحياني، الدكتور عبد الله بن محمد بن حامد، مكة المكرمة، مجلة جامعة أمّ القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد السادس، رجب-يونيو، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

- المستصفى من علم الأصول، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، دراسة وتحقيق الدكتور حمزة بن زهير حافظ،١٤١٣هـ.

- المسودة في أصول الفقه، تتابع على تصنيفه ثلاثة من آل تيمية، مجد الدين ابن تيمية، وشهاب الدين ابن تيمية، وتقي الدين ابن تيمية، جمع وتبييض أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحرّاني الدمشقي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة المدني، ١٣٨٤هـ.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، بيروت، دار القلم.

- المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين، محمد بن علي بن الطيِّب البصري المعتزلي، اعتنى بتهذيبه وتحقيقه محمد حميد الله، بتعاون محمد بكر وحسن حنفي، دمشق، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

- معجم البلدان، الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، بيروت، دار صادر، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، أبو القاسم، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، ط١، بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.

- المقاصد الشافية، الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين، ط١، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر والدكتور أحمد محمد السوداني والدكتور عبد العزيز محمد فاخر، ط١، القاهرة، دار السلام، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

- المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

- الممتع في التصريف، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، مصر، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م.